مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تحصل على اعتماد هيئتها للتوظيف الجماعي العقاري « IMMOVERT PLACEMENT »

الرباط، يوم 21 يونيو 2021

في إطار استراتيجيتها وتدبيرها الديناميكي والأمثل للعقارات، حصلت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب على اعتماد أول هيئة لها متخصصة في التوظيف الجماعي العقاري «IMMOVERT PLACEMENT » من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وجاء الحصول على هذا الاعتماد عقب قيام مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتأسيس وهيكلة أول هيئة للتوظيف الجماعي العقاري تابعة لها وذلك بعد مصادقة مجلس مراقبة المجموعة بتاريخ 05 دجنبر 2019.

وتندرج هذه الخطوة المهمة في إطار الاستراتيجية المعتمدة من قِبَل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب فيما يتعلق بالتدبير الديناميكي لعقاراتها. وتجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى أن المجموعة سبق لها، استباقا للتطورات التنظيمية، أن أطلقت عمليتين لتسنيد الأصول العقارية في سنتي 2013 و2015 بقيمة ناهزت مليار درهم. وقد تمكنت المجموعة البنكية من خلال هاتين العمليتين من اللجوء إلى سوق الرساميل بأسعار فائدة جد تنافسية مع تحسين نسب المعدلات الاحترازية ومؤشرات تدبير الحصيلة.

وبذلك انخرطت المجموعة البنكية، التي كانت على الدوام تولي أهمية خاصة للتدبير النشط لمحفظتها العقارية، في مقاربة مستمرة لتنشيط أصولها العقارية بهدف الحرص على جعل الأصول العقارية تساهم باستمرار وبالشكل الأمثل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددها البنك.

وتتخذ هذه الهيئة الأولى للتوظيف الجماعي العقاري التابعة للبنك الأخضر شكل شركة توظيف عقاري، وتم إطلاقها استنادا على مجموعة من الأصول العقارية (وكالات بنكية، مكاتب ومراكز تكوين) بقيمة إجمالية تفوق 500 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممتلكات العقارية، التي توجد اليوم في ملكية مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، سيتم تفويتها إلى مستثمرين مؤسساتيين، مقابل إبرام عقود كراء طويلة الأمد مع البنك وفروعه.

وتتوخى هذه العملية تحسينا أكبر لنجاعة تدبير الممتلكات العقارية للمجموعة مع الاستفادة من مردوديةٍ ونظام جبائي مشجع في حالة تفويت الممتلكات العقارية إلى هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

وختاما، تطمح مجموعة القرض الفلاحي للمغرب إلى إثراء وتوسيع محفظة هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال إطلاق مشاريع أخرى، مؤكدة بذلك على الأهمية التي يكتسيها التدبير الديناميكي لعقاراتها كمحور استراتيجي لتنمية الاستعمال الأمثل للموارد والمردودية.